



## مخالفة البغدادي للعيني في الأدوات

### الأدوات الثنائية نموذجًا

**Al-Baghdadi's disagreement with Al-Aini regarding grammar tools**

### **Binary Tools as a model**

إبراهيم عابد عبد العزيز الحارثي

باحث دكتوراه - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

Ibrahim Abed Abdel Aziz Al Harithi

King Abdulaziz University Studies|

[aboamar1001@hotmail.com](mailto:aboamar1001@hotmail.com)

## المخلص

بدأت العلوم لدى العرب عن طريق الرواية والسماع، وفي القرن الثاني الهجري بدأ التأليف في مختلف العلوم الإسلامية والعربية، وبدأ التأليف في النحو العربي، وعندما استوى على سوقه، ظهرت مدرستا البصرة والكوفة، وظهرت معهما كتب مسائل الخلاف في النحو، وقد أدلى عبد القادر البغدادي بدلوه في هذه القضية، وخالف بدر الدين العيني في كثير من مسائل النحو.

والأدوات من المسائل التي خالف فيها البغدادي العيني، وقد اعتنى البحث بدراسة الأدوات الثنائية، وهي التي تتكون من حرفين، والمسائل الخلافية التي حلّها البحث، سبع مسائل، هي: المسألة الأولى: من حرف جر الذي يسبق الظرف بعد، والمسألة الثانية: اتصال ما بـ كي، والمسألة الثالثة: ما الزائدة بعد إذا، والمسألة الرابعة: نوع ما المتصلة بأدوات الاستثناء، والمسألة الخامسة: ما استفهامية أو نافية في قول الأعشى (مَا أَنْتِ بِجَارَةٍ)، والمسألة السادسة: فصل كم الخبرية عن مميزها، والمسألة السابعة: حكم ما المتصلة بـ رُبّ.

وقد بينت وجهة نظري في كل مسألة من المسائل مرجحاً أحد الرأيين مصحوباً بالدليل، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، أثبتتها في نهاية البحث.

**الكلمات المفتاحية:** البغدادي - الدميني - المخالفة - الأدوات - الثنائية.

## Summary

the Arabs began their science by telling and hearing. In the second century al-Hijri began writing in various Islamic and Arab sciences. The author began writing in Arabic. When he settled on his market, the schools of Basra and Koufa appeared with them and the books of issues of disagreement appeared in the form. Abdelkader al-Baghdadi gave his substitution in this case.

Among the issues in which Baghdadi disagreed in kind, the research took care of the study of bilateral instruments, consisting of two letters, and the controversial issues analysed by the research, seven issues, namely: The first issue: from a preposition that precedes the

circumstance after, and the second issue: Contact with Kee, question III: What's more, and question IV: Some type relates to exception instruments, and the fifth issue: What is the question of question or denial in the saying of the elder (what is your neighbour), and the sixth question: Separate quantum of expertise from its distinction, and question VII: judgment relating to the Lord.

My point of view on each issue was that one of the two opinions was likely to be accompanied by evidence, and I came up with a set of findings, which I proved at the end of the research.

## المقدمة

نشأت العلوم العربية لخدمة النصّ القرآني، وتجلّت أهمية علم النحو في حماية القرآن الكريم من الخطأ والتحريف، لما له أهمية في فهم المعاني بشكل صحيح، ومن ثمّ فهو أداة مهمة من أدوات مفسري القرآن الكريم، وهو أيضاً وسيلة الراغب في علم القرآن، والراغب في فهمه وتجويده، وعلم النحو أيضاً أداة مهمة في فهم الأحاديث النبوية، وتكمن أهميته أيضاً في حفظ اللغة العربية وحمياتها من الفساد، ويصون اللسان العربي من اللحن والخطأ. وقد تطورت العقلية العربية في مختلف العلوم، وظهرت مدرسة الكوفة في مقابل مدرسة البصرة، وبدأ العلماء يصنفون في مسائل الخلاف النحوي، وقد خالف عبد القادر البغدادي بدر الدين العيني في كثير من المسائل النحوية، والأدوات الثنائية مثال لهذه المسائل الكثيرة التي خالف فيها البغدادي العيني<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> بدر الدين العيني: هو محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد العينيّ الحلبي، ولد في درب كيكين سنة 762هـ، ونشأ في عينتاب، وأصله من حلب، وأخذ علم النحو والبلاغة والعربية والفرائض عن كبار العلماء، ورحل إلى القاهرة سنة 789هـ، ولازم العلاء بن محمد السيرافي الحنفي، وأخذ عن علماء مصر العلوم المختلفة، وتولّى الحسبة في مصر، ووظائف دينية أشهرها تدريس الفقه، وكان - رحمه الله - إماماً عالماً، علامة، فقيهاً، أصولياً، مفسراً، محدثاً، مؤرخاً، لغوياً، نحوياً، عارفاً بالصرف والعربية، حافظاً للتاريخ واللغة، مشاركاً في الفنون، ذا نظم ونثر، كثير التصنيف، وأنشأ مدرسة ووقف كتبه بها لطلاب العلم، وترك ذخيرة علمية هائلة أثرت المكتبة الإسلامية والعربية، وتوفي سنة 855هـ.

ينظر في ترجمته: السخاوي، شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع دار الجليل، بيروت، د.ت، (131/10 - 130)، و الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، (294/2 - 295)، و الحنبلي، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، القاهرة، د.ت، (287/7 - 288)، و السيوطي، جلال الدين، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فليب حتي، دار ومكتبة بيليون، لبنان، 2004م (174 - 175).

وتكمن أهمية الموضوع في البحث في مسائل الخلاف النحوي، وهو بحث في تتدرج النحو وتطوره، فقد كان النحو بصرياً، ثم ظهر نحو الكوفة، فزاحم نحو البصرة، ودراسة مسائل الخلاف توضح مدى خصب العقلية العربية، ومخالفة البغدادي العيني، مثال لخصب تلك العقلية.

وهذا ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، فالبحث في مسائل الخلاف يتيح للباحث التعرف على المذاهب النحوية، ونمو شخصيته من خلال الترجيح بين رأي ورأي.

ويهدف البحث إلى الدراسة التحليلية لمسائل الخلاف في الأدوات الثنائية بين العيني والبغدادي، وبيان العقلية الخصبة للعقل العربي، ومدى ثرائه وتطوره، وترجيح رأي على آخر مصحوباً بالدليل.

ويثير البحث بعض التساؤلات أهمها: ما مفهوم الأدوات الثنائية؟ وما الأدوات الثنائية محل الخلاف؟ وما الأدلة التي اعتمد عليها كلا العالمين في إثبات رأيهما؟

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد المسائل محل الخلاف وتوثيقها، ثم مقارنة رأي العالمين، وترجيح رأي على آخر، وفقاً لضوابط البحث العلمي.

أما الدراسات السابقة، فلم توجد دراسة تناولت مخالفة البغدادي العيني في الأدوات، وكتب الخلاف النحوي كثيرة، وهناك دراسات متعددة في مسائل الخلاف النحوي نذكر منها:

---

والبغدادي: هو عبد القادر بن عمر بن يزيد بن الحاج أحمد البغدادي، ولد في مدينة بغداد سنة 1030هـ، واشتغل بالعلم واللغات، وأفاد من لغة الفرس والتركي إلى جانب إفادته من العربية، وخرج من بغداد إلى رحلات علمية، وهو متقن ثلاث لغات: العربية والفارسية والتركية، فكانت رحلته الأولى إلى دمشق، ورحلته الثانية إلى مصر، ورحلته الثالثة إلى بلاد الروم، ثم عاد إلى مصر، وعاد مرة ثانية إلى بلاد الروم، وتلمذ على كبار العلماء وأخذ عنهم علوم الحديث والفقه والفرائض وعلم العربية، وله الكثير من المصنفات أشهرها خزانة الأدب، وتوفي سنة 1093هـ.

ينظر في ترجمته: المحيي، محمد بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، د.ت " (2/ 451)، والزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، د.ت، (4/ 41)، و كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت (5/ 295).

- ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع لباسم عبد الرحمن صالح البابلي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 1429-2008.
- وتناول الباحث الأصول النحوية لمدرستي البصرة والكوفة، والتأليف في مسائل الخلاف، ودراسة تحليلية لمسائل الخلاف، والمسائل الخلافية في كتب الخلاف، والمسائل الخلافية التي تفرد بها همع الهوامع للسيوطي.
- الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر، وما كان الصلة المبتدأ والخبر لهناء عيدان عودة الجعيفري، رسالة ماجستير، جامعة بابل بالعراق، 1429-2008، وتناولت الباحثة في أطروحتها المسائل الخلافية في كتاب سيبيويه، وكتاب همع الهوامع، وكتاب شرح المفصل، وكتاب الأصول.
- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي عرض وتقويم لفاطمة محمد طاهر حامد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى 1429-1430، وقسمت الباحثة بحثها قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي، تناولت في القسم النظري السماع، والقياس، وآراء النحاة والتوجيه النحوي، وخصصت القسم الثاني لدراسة تطبيقية لمسائل الخلاف.
- الخلاف النحوي في شرح ابن معطي لابن النحوية ت 718هـ لأحمد عطية حيدر سليمان، رسالة ماجستير، جامعة ميسان، العراق، 1442-2021، وحلل الباحث المسائل الخلافية في المعرب من الأسماء والأفعال، والمسائل الخلافية في المبني من الأسماء والأفعال، والمسائل الخلافية في العامل والمعمول.
- وكل هذه الدراسات لا تتقاطع مع بحثي، وهي بعيدة عن مخالفة عبد القادر البغدادي في خزنة الأدب، بدر الدين العيني في المقاصد النحوية.
- وسوف أتناول مخالفة البغدادي العيني في الأدوات الثنائية من خلال تمهيد وسبع مسائل هي: المسألة الأولى: من حرف جر الذي يسبق الظرف بعد، والمسألة الثانية: اتصال ما بـ كي، والمسألة الثالثة: ما الزائدة بعد إذا، والمسألة الرابعة: نوع ما المتصلة بأدوات الاستثناء، المسألة الخامسة: ما استفهامية أو نافية في قول الأعشى (مَا أَنْتِ بِجَارَةٍ)، والمسألة السادسة: فصل كم الخبرية عن مميزها، والمسألة السابعة: حكم ما المتصلة بـ رُبَّ.

## التمهيد

يجدر بنا أن نتعرف على الأدوات وأنواعها المختلفة قبل أن نخوض في البحث، وتحليل مخالفة البغدادي العيني في الأدوات الثنائية.

### تعريف الأداة لغة:

يدور معنى الأداة في معاجم اللغة العربية حول معنى الآلة، والوسيلة، ففي "الصاح": (الأداة: الآلة، والجمع الأدوات)<sup>(2)</sup> وهذه الآلة هي وسيلة يتوصل بها إلى المراد من الشيء، وهذا ما ذكره ابن فارس في حديثه عن إحدى مشتقات مادة (أ د و) فقال: (لأنها تعمل أعمالاً حتى يوصل بها إلى ما يراد)<sup>(3)</sup>

والأدوات مصطلح يطلق على ما يستعمله المتكلم للربط بين الكلام، وإحالة لاحقه على سابقه، فهي الآلة والوسيلة التي يستعملها المتكلم في هذا الصدد، ما يترتب عليه أن تكتسب الأداة معناها من السياق<sup>(4)</sup>

### تعريف الأداة اصطلاحاً:

الأداة في اصطلاح النحويين: (اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل)<sup>(5)</sup>

وقد استخدم النحويون مصطلح (الحرف) بدلاً من (الأداة) في كتبهم، واختلفوا في تعريف الحرف ووضع حد له على عدة آراء لا مجال هنا لحصرها، وإنما يحاول البحث إيراد التعريفات الأكثر موافقة لدى النحويين مع الإشارة إلى ما تعرض منها للنقد.

<sup>2</sup> - الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ - 1987م، مادة: (أدا). (2265/6).

<sup>3</sup> - ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ - 1979م. (73/1).

<sup>4</sup> - ينظر: المتولي، صبري، في علم النحو العربي: رؤية جديدة وعرض نقدي، دار غريب- القاهرة، الطبعة الأولى 2011م. ص 232.

<sup>5</sup> - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، بالقاهرة، دار الدعوة. بإسطنبول- دار الفكر ببيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م، (10/1).

فسيبويه يقسم في كتابه الكلمة إلى ثلاثة أقسام، ويجعل الحرف قسماً منها في قوله: (فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ومثل له ب «ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»<sup>(6)</sup>)

فالحرف على هذا التعريف هو ما ليس باسم ولا فعل وله معنى، وقد علق البطليوسي على تعريف سيبويه بقوله: (وهو حدّ صحيح لا مطعن فيه)<sup>(7)</sup>، وأورد البطليوسي في كتابه عدة تعريفات للحرف والرد عليها وانتقادها.

والحرف أداة تربط بين أجزاء الكلام، سواء كانت رابطة بين الفعل والفعل، أم بين الاسم والاسم، أم بين أحدهما والآخر، وقد عرّف بعض النحاة الحرف بأنه: (ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه)<sup>(8)</sup>.

وهذا التعريف لم يمنع الكثير من النحويين من توجيه النقد له كابن الحاجب في "أماليه"، وبدر الدين الدماميني في "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"، وغيرهما، وقد توجه النقد إلى هذا التعريف من ناحية الحد، غير أن الباحث يرى أن هذا التعريف أيضاً خلا من الإشارة إلى تجريد الحرف من الزمن، ويمكننا أن نقول: إن (الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها، إذا ضم إليها، ولا تدل على زمن ما)<sup>(9)</sup>.

ومما سبق يتبين لنا أن مصطلح (الأدوات) مصطلح أعم من مصطلح (الحرف)، فالأداة يستخدمها المنشيء للخطاب؛ لإحكام الدلالة في خطابه، والربط بين عناصر الكلام، وهي مختلفة عن حروف المباني للألفاظ، وقد أفاض الكثير من النحويين في كتبهم في الحديث عن الحروف ومعانيها الدلالية، ووظائفها النحوية، وكذلك الحديث عن الأدوات التي ضمت حروفاً وغير حروف.

<sup>6</sup> - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م. (12/1).

<sup>7</sup> - البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ت. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، 1980م، ص 75.

<sup>8</sup> - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، ت. دكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى 1993م. ص 379.

<sup>9</sup> - ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994م، (50/1).

ولم تقتصر كتب التراث على النحو وحده في الحديث عن الأدوات، بل تحدثت عنها أيضًا مؤلفات علوم القرآن، فسيبويه -على سبيل المثال- يتحدث عن الحرف في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) (10)، وعن معانيه ودلالته، ومن هذه الكتب: كتاب "حروف المعاني والصفات" و"اللامات" للزجاجي (ت 337هـ)، و"معاني الحروف" و"منازل الحروف" للرماني (ت 384هـ)، و"الجنى الداني في حروف المعاني" لابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج (ت 311هـ)، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (911هـ)، وغيرها من كتب التراث التي تضيء بصفحات مشرقة وشاهدة على هذا العلم الغزير والعقول المتفردة والواعية لهذه اللغة، ومحاولة الكشف عن جماليات المفردات وتوظيفها في السياق.

#### علامة الأداة:

ينبغي أولاً أن نشير إلى أن نحاة البصرة تميزوا بكثرة التفرعات والحدود للقواعد عن نحاة الكوفة؛ الذين كانوا يعتمدون الرواية وإن أفردوا لها قاعدة خاصة، وإطلاق لفظ الأدوات جاء عند الكوفيين (11)، أما البصريون فأطلقوا عليها (الحروف)، ومن علامات هذه الحروف كما ذكر ابن هشام: (أنه لا يحسن فيه شيء من العلامات، التسع، ك"هل"، و"في"، و"لم") (12).

#### افتقار الأدوات إلى غيرها:

تفتقر الأدوات إلى غيرها فلا يكتمل معناها إلا بغيرها، فلا يكتمل الجار إلا مع المجرور، يقول ابن الصائغ: "والحرف سُمي حرفاً، لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه؛ فهو مأخوذ من الطرف؛ والطرف هو المبتدأ به والمنتهى إليه. والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أن حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها" (13).

10 - سيبويه، الكتاب (216/4).

11 - ينظر: حسن، عباس، النحو الواقي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.، (66/1).

12 - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (50/1).

13 - ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سيباع بن أبي بكر الجذامي، الملححة في شرح الملححة، ت. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004م. (118/1).

## بنية الأدوات:

البنية هي الهيئة أو الصيغة التي تكون عليها الكلمة، والمقصود ببنية الأدوات عدد حروفها التي تتكون منها، والنحويون عندما يعبرون بالأدوات، يريدون ما يشمل الأسماء والحروف، فمثلاً: (قد) أداة، وهي حرف، و(من الشرطية) أداة، وهي اسم استفهام. فمصطلح (الأدوات) يشمل الحروف والأسماء، فنقول: هذه الأداة اسم، أو هذه الأداة حرف، فإن كانت حرفاً؛ فليس لها محل من الإعراب، وأما إن كانت اسماً، فلها موقعها من الإعراب وتأتي هذه الأدوات على حرف وحرفين إلى خمسة أحرف، على النحو الآتي:

-الأدوات الأحادية: وهي التي تتكون بنيتها من حرف واحد، وتتصل بالأسماء أو الأفعال، مثل: الواو والفاء، والباء، واللام... وغيرها مما يبنى على حرف واحد.

-الأدوات الثنائية: وهي التي تتكون من حرفين، مثل: هل، وكم، وعن، ومن، وفي، وأن، ولن، وكى.

-الأدوات الثلاثية: وهي التي تتكون من ثلاثة أحرف، مثل: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإلى، وعلى.

-الأدوات الرباعية: وهي التي تتكون من أربعة أحرف، مثل: حتى، ولعل، ولكن المخففة، ولولا.

-الأدوات الخماسية: وهي التي تتكون من خمسة أحرف، مثل: لكنّ المتقلبة، فإن أصلها (لاكنن) (14).

وتجدر الإشارة -هنا- إلى أن هذه الأدوات منها ما هو مركب مثل: لولا، وهلاً، ولكنها صارت بعد تركيبها كلمة واحدة، تدل على معنى معين، لم يكن في أجزائها قبل التركيب (15)، ومنها ما هو مفرد غير مركب مثل: حتى، وفي، وإلى.

## معاني الأدوات ووظيفتها:

تعدد معاني الأدوات في النحو، وتلتزم بعض الأدوات معاني خاصة مثل: (هل) تكون للاستفهام، و(يا) للنداء، وبعض هذه الأدوات يختلف معناها حسب السياق والدلالة التركيبية المفهومة من الجملة، وإن كانت هيئة الأداة

14 - ينظر: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب. ص 379، وما بعدها، وخان، محمد، الأدوات النحوية- بنيتها ووظيفتها، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، الجزائر، 2009م. ص 8.

15 - ينظر: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب. ص 9.

واحدة، ف(كم) تأتي خبرية وتأتي استفهامية، وكذلك(من) شرطية، واستفهامية، واسم موصول، وتطلق على الجملة ما تؤديه هذه الأداة بدخولها عليها إن كان لها الصدارة فتحول معناها، فيطلق على الجملة -مثلا- جملة استفهامية، أو منفية، ويتدخل السياق ليحدد المعنى الدلالي للأداة، ولا شك أن لكل أداة وظيفة اختصت بها هي وما شابهها من الأدوات الأخرى؛ ك(حروف العطف) المختصة بالعطف بين المفردات أو الجمل، و(حروف الجر) الخاصة بالدخول على الأسماء، ومنها ما يتعلق بالعاقل أو غير العاقل، وغير ذلك .

سوف أتناول في هذا البحث سبعة مسائل خالف فيها البغدادي العيني، في الأدوات الثنائية على النحو الآتي:

### المسألة الأولى:

#### خالف البغدادي العيني في أصالة (من)

في قول الراجز رؤبة بن العجاج:

رَبُّعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْمَحَى \*\*\* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا<sup>(16)</sup>.

جاءت مسألة (من) هذه مختلف فيها بين الزيادة والأصالة حيث خالف البغدادي العيني في هذه المسألة فرأى أن (من) أصلية لا زائدة.

فقال البغدادي: (ومن تعليلية متعلقة بكاد لا ب(يمصح)؛ لأنه صلة أن... وزعم العيني أن (من) في قوله: (من بعد) زائدة، وما مصدرية واسم كاد ضمير راجع إلى ربع) (17).

16 - البيت من الرجز، وهو من شواهد سيبويه وعزاه لرؤبة بن العجاج، ينظر: الكتاب (3/ 160)، وابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م. (4/ 379)، وذكر محققه أنه من ملحقات ديوان رؤبة. والأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م. (2/ 460).

17 - البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة 1418هـ - 1997م. (9/ 352-353).

وقال العيني: (وكلمة (من) في قوله: (من بعد) زائدة على مذهب الأخفش، و(بعد): ظرف و(ما) مصدرية، مجرور بإضافة بعد إليه) (18).

#### دراسة المسألة:

الشاهد في قوله: أن يمصحا حيث اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية، ومذهب سيبويه أن الأكثر بدون (أن) وأن ما جاء مقروناً بأن، ضرورة شعرية، وتشبيهاً بعسى، وسبويه صادق في حدود ما وصل إليه من النصوص، ولكن اقتران خبر كاد بأن كثير ومنه في الحديث الشريف، في شأن أمية بن أبي الصلت (كاد أن يسلم) وفي حديث عمر: ( ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)، وأما الشعر فهو كثير. (19)

وجاءت (من) في هذا البيت مختلف فيها بين الزيادة والأصالة بين النحويين فهي تأتي زائدة ولكن بشروط عند بعض النحويين: فيرى سيبويه أنها تكون زائدة بعد نفي، أو نهي، أو استفهام، نحو قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: 3] (20)، وزاد بعضهم أن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون إما فاعلا، أو مفعولا، أو مبتدأ (21).

وأجاز الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة (22)، ووافقه ابن مالك مستشهدا بثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، وكذا الكسائي (23)

وتناولت المسألة السابقة حكم حرف الجر (من) حال أسبقيته للظرف (بعد)؛ فذهب العيني إلى أن (من) زائدة، بينما خالفه (البغدادي)، مما يشير إلى أصليتها في رأيه،

18 - العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، ت. د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، دار العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م. (711/2).

19 ينظر . الأنباري. أبو البركات الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٦، ابن يعيش شرح المفصل ٧ / ١٢١،

20 - ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ت. دكتور عبد الرحمن السيد، و الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م. (137/3).

21 - ينظر: ابن الصائغ، الملححة في شرح الملححة (219/1).

22 - ينظر: الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن، ت. الدكتور هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م. (276/1).

23 - ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (137/3 - 139).

ووجه الخلاف في زيادة (من) أو أصليتها راجع إلى أمرين: الأول قواعدي حيث وافق العيني رأي سيبويه ومن تبعه من النحويين في أن (من) لا تزداد إلا بشروط وهي ليست متوفرة في هذا الشاهد، بينما مال العيني إلى رأي الأخفش الذي أجاز وقوعها زائدة دون شروط ولكل فريق أدلته والرد عليها من الفريق الآخر.

الأمر الثاني راجع إلى فهم الدلالة من التركيب، إذ تناول الشاعر حال الربع بعد رحيل الأحباب؛ إذ عفا رسمه، واندرست ملامحه، ومن ثم فإن (من بعد) دلت على الظرفية الزمانية، أي: إنَّ الاندراست وقع بعد رحيل الأحباب، ثم انمحت معالمه بمرور الزمن، وهو ما تناوله النحويون في قوله تعالى: { لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ } [الروم: 4]

إذ أورد المبرّد في (قبل وبعد): (وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، بعدك، ومن قبلك ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً) (24)، وهو ما يشير إلى أنّ (قبل وبعد) إذا قصدنا بهما زمناً مبهماً، وهو مقتضى ورودهما نكرتين، فإنهما لا يضافان، وفي الحالتين يلزمهما الإعراب، وهو ما أورده تمثيلاً في قوله: من قبلك، من بعدك، ومن ثم، فهما معربتان.

من هنا، نفهم أن (قبل وبعد) حال اتصال الإضافة بهما، فإنهما معربتان، أمّا عند انقطاع الإضافة، فهما مبنيتان، وتكلم ابن جني في سماع الجر؛ إعراباً، فيهما (25)، وهو الأساس الذي اعتمد عليه البغدادي؛ لأن كسر (بعد) مسبوق بـ (من) يشير إلى زمن مبهم؛ لعجز الشاعر نفسه عن حصر المدى الزمني الذي اندرس خلاله البناء.

وبناء عليه، كان الخلاف بين الطرفين؛ لأننا إذا تأملنا البيت، لاحظنا ورود (بعد) مجرورة بـ (من) التي أفادت الظرفية، وهو ما حدا بالعيني إلى القول بمصدرية (ما) وزيادة (من)؛ لأنّ التقدير: ربع عفا بعد أمّحائه، فجاز تأويل (ما) ومعمولها بالمصدر الصريح.

على أن مجيئ (ما) في قوله: من بعد ما قد انمحي، يحتمل كونها ظرفية أو زائدة، وعلى التوجيه الأول، اقتضى المعنى جهل الشاعر بالزمن؛ لتناوله؛ بدليل قوله: (ربع عفا)، (كاد أن يمحصا)، مما يشير إلى عجز الشاعر عن تقدير

24 - المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي، المقتضب، ت. محمد عبد الحالق عظمة، عالم الكتب - بيروت. (175/3).

25 - ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الحصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، دزت. (367/2).

زمن محدد لاندراست الربع. وعلى الاحتمال الثاني، تكون (ما) زائدة؛ لأنه يصح المعنى من دونها، والتقدير: من بعد انمحائه.

وقد تناول البغدادي مسألة حكم حرف الجر (من) حال أسبقيته للطرف (بعد)؛ فذهب البغدادي إلى أنّ (من) أصلية، وقد خالف في ذلك العيني الذي ذهب إلى أنّ (من) هنا زائدة، والعيني هنا يتبنى رأي الكوفيين حيث نسب هذا الرأي إلى الأخفش.

ويميل الباحث إلى أنّ التوجيهين يصحان؛ إذ إنّ ورود (بعد) مجرورة بـ (من)، كحرف جر أصلي، يؤكد، عدم القدرة على تحديد زمن اندراس البناء (الربع)، وهو ما أكده قول الشاعر: (كاد من طول البلى أن يمصحا)، فيكون المعنى لصالح البغدادي.

وتكون (ما) في قوله: (ما قد انمحي) مصدرية؛ لكون (من) أصلية؛ لأنها لو كانت زائدة لكان من المتعذر اجتماع حرفين زائدين في معنى واحد؛ لتعلق الاثنين بالمبتدأ المحذوف، والتقدير: هو ربع عفا من بعد انمحائه، وهو ما يشير إلى أصلية (من) كما ذهب البغدادي؛ لأنّ ورود (من) اقترن بزمن مبهم، بخلاف قول كعب بن جعيل<sup>(26)</sup>

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ \*\*\* إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا<sup>(27)</sup>.

26 - كعب بن جعيل التغلبي: شاعر مخضرم عاش إلى عهد معاوية، وشهد صفين معه، وكان شاعر بني أمية، وتوفي عام (55 هـ)، وعاش حتى وفد على الوليد بن عبد الملك. ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث - القاهرة 1423 هـ... (1/473). والمرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تصحيح: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1402 هـ - 1982 م. ص 344.

27 - البيت من شواهد سيبويه ونسبه لكعب بن جعيل، ينظر: الكتاب (1/68). والمبرد، المقتضب (4/154).

فقد نصب (غدا) على الموضوع، لا على الاسم؛ لأن (من) لا موضع لها من الإعراب) (28) وتعليل الخليل بن أحمد لـ(من) بأنها لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّ يوم التلاقي محدد يذكره الشاعر ومن قبله، فكانت (من) زائدة لامحل لها، أما في البيت محل الدراسة، فالزمن مبهم، ومن ثم، فإنّ (من) أصلية، كما ذهب البغدادي

### المسألة الثانية:

خالف البغدادي العيني في أحوال اتصال (ما) بـ(كي) في قول الشاعر:

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا \*\*\* لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغْر وَتَخْدَعَا (29)

قال البغدادي: (فأن فيه ناصبة لا زائدة أظهرت للضرورة لأن كيما إذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منصوبا) (30).

وقال العيني: إن: (كيما) كي للتعليل، و(ما) مصدرية، ويجوز أن تكون كافة) (31)

### الشاهد:

في قوله (كيما أن) حيث أدخل (كي) على (أن) فلزم اعتبار (كي) تعليلية لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد

تتصل (كي) بـ(ما) فتصير (كيما) و(ما) هذه إما أن تكون مصدرية، أو زائدة، أو كافة عن العمل، وقد وقع هذا الخلاف

28 - الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، الجمل في النحو، ت. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1416 هـ. 1995 م. ص 101.

29 - البيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر، ينظر: ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1992 م. ص 79، وابن يعيش، شرح المفصل (5/ 128).

30 - البغدادي، خزنة الأدب (8/ 481).

31 - العيني، المقاصد النحوية (3/ 1196).

## دراسة المسألة:

تعلقت المسألة بـ (ما) الواردة في قول الشاعر: كيما، وكونها مصدرية أو كاقفة بحسب ما ذهب العيني، بينما خالفه البغدادي، فذهب إلى أنها زائدة.

(كي)، من الأدوات التي لها عدة معاني وتأتي في الاستعمال على أوجه:

- أن تكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أن) وتساويها في العمل

- وتكون حرف تعليل وجر كما تقول: رجوت الله كيما يساعدني، والتقدير لأن يساعدني، فالفعل بعدها في موضع جر، وتضم بعدها أن، ولا يجوز إظهارها (32).

وذهب الكوفيون إلى إظهار (أن) بعد (كي)، والبصريون لا يجيزون ذلك وما جاء عندهم يُخرج على الضرورة (33).

وتتعين مصدريتها إن سبقتها اللام، نحو قوله تعالى: {كَيْلًا تَأْسُوا} [الحديد: 23]، وتعليبيتها

إن تأخرت اللام أو (أن) نحو جئتكم كي لتقضييني، وجئتكم أن تقضييني، وكما في البيت السابق: (كيما أن تغر

وتخدعا)؛ لأنه لا يفصل بين الحرف المصدرية وصلته، والتوكيد

خلاف الأصل فلا يرتكب لغير ضرورة (34).

32 - ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م. (3/ 1531).

33 - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (2/473).

34 - ينظر: الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت. نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م. (2/518).

وقد تعددت آراء النحويين في هذا الصدد؛ ذلك أن (كيما) مركبة من (كي) التي تنصب الفعل المضارع، و(ما) التي هي محل الخلاف، وفي ذلك أورد (النحاس): (تقول: جئت كي تكرمني، وجئت كي لا تلومني؛ فلا) ها هنا مفصلة؛ فإن قلت: (كيما) فهي موصولة لأن (ما) زائدة للتوكيد)<sup>(35)</sup>.

وتشير الفقرة أعلاه إلى اعتبار الفصل والوصل، على النحو الذي تختلف فيه (كيلا) عن (كيما)؛ إذ وردت ناصبة للمضارع التالي لها في قوله تعالى: {كَيْلًا يَعْلَمُ مَنْ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا} [الحج: 5]، فتكون (ما) نافية حال اتصالها بـ (كي)، أما (كيما)، فتكون زائدة لغرض التوكيد بحسب ما أورد (النحاس)<sup>(36)</sup>، في قول الشاعر:

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ \*\*\* كَيْمًا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ<sup>(37)</sup>

وأورد ابن مالك، ما ذهب إليه (أبو علي) في قوله: (وقدّر أبو علي النصب بـ (كما) في البيت، وزعم أنّ الأصل (كيما)، فحذفت الياء، وهذه دعوى لا دليل عليها)<sup>(38)</sup>.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن "كما" تأتي بمعنى كيما، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أن "كما" لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها، ورجح ابن الأنباري، أن الراجح هو قول البصريين وأدحض دليل الكوفيين<sup>(39)</sup>.

<sup>35</sup> - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، عمدة الكتاب، ت. بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت - الجفان والجابي للطباعة والنشر، قبرص، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م، ص 183.

<sup>36</sup> - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، عمدة الكتاب، ص 183.

<sup>37</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت. فايز محمد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1416هـ - 1996م. ص 155، وهي رواية مغايرة لما في الديوان.

<sup>38</sup> - ابن مالك، شرح الكافية الشافية (1/110).

<sup>39</sup> - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (2/478-482).

ولم يرد عن النحويين النصب بـ (كما)، فضلاً عن أن تكون مخففة عن (كيما)، مما لا يمكن نصب الفعل (تحسبوا) الوارد في البيت به، وهو ما يشير إلى زيادة (ما)؛ لأنّ التقدير: كي يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر، فكان الأنسب أن تكون (ما) زائدة؛ لأنها لو كانت مصدرية، لكان التقدير: اصرف طرفك؛ لحسبانهم أنّ الهوى حيث تنظر، وأفعال الظن والرجحان لم يُسمع فيها البناء على المصدر مع نصبها مفعولين.

وذهب المرادي في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَصُرَّ فَإِنَّمَا \*\*\* يُرْجَى الْفَتَى، كَيْمَا يَضُرُّ، وَيَنْفَعُ<sup>(40)</sup>

إلى أنّ (ما) في (كيما) مصدرية<sup>(41)</sup>.

وقد تابع العيني المرادي فيما أورده، وتوجيه (ما) على المصدرية؛ لصحة تأويلها بمصدر صريح، والتقدير: يُرجى نفع الفتى وضرره، فضلاً عن ورود (يضر وينفع) بالرفع وكأنّ الشاعر قصد هذا المعنى من تأويل (ما) وفعلها بالمصدر؛ لأنّ تأويله سيكون: تمنح الناس لسانك؛ لغرهم وخذاعهم، هو توجيه مقبول من ناحية التأويل النحوي.

إلا أننا سنواجه إشكالية ورود (كي) التي تحتمل، على هذا التأويل، أن تكون مصدرية وفقاً لما أورده (ابن هشام)؛ إذ ذهب إلى أنّ (كي) مصدرية، وحال اقترنت بـ (ما) إنما يكون هذا للضرورة الشعرية<sup>(42)</sup>، مما يشير إلى أنّ (كي) و(ما) مصدريتان، وإنه قد دعت الضرورة الشعرية إلى الجمع بينهما، وهو ما يؤيد رأي العيني.

40 - البيت من الطويل، لقيس بن الخطيم. يُنظر: قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، ديوان قيس بن الخطيم، ت. إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، الطبعة الأولى، دار العاني - بغداد 1381هـ - 1962م. ص 46. وابن مالك، شرح الكافية الشافية (2/782).

41 - ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجني الداني في حروف المعاني، د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م. ص 262.

42 - ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا. ص 372.

وذهب (الأشموني) إلى أنّ (كيما) تكون بمنزلة لام التعليل: معنى وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: كيما؟ بمعنى: لِمَ وعلى (ما) المصدرية، كما في قوله. في البيت السابق، (وقيل: (ما) كافة، مع إضمار (أن) في قولهم: جنّت كي تكرمني) (43).

يبدو أنّ (العيني) وافق (الأشموني) أيضاً في أنّ (ما) مصدرية، وخالفه في كونها كافة، فإن كانت مصدرية صحّ أنّ يؤوّل ما بعدها معها بمصدر صريح، وأما إن كانت كافة، وهو توجيه ضعيف؛ وما دفعهم إلى القول بذلك هو تجنّب اجتماع حرفين مصدرين لغير ضرورة. فيرى العيني أنّ: (كيما) كي للتعليل، و(ما) مصدرية، ويجوز أن تكون كافة. (44)

أما البغدادي فإنه يقول: (كي عند الأخفش حرف جر دائماً ونصب الفعل بعدها بأن مضمرة وقد تظهر كما في البيت. نقل ابن المستوفي عن صاحب المفصل أنه قال في الحواشي: لما دخل عليها حرف الجر تعينت أنها حرف ناصب للفعل. فإذا جاءت كي ومعها أن كان شاذاً للجمع بين المنوب والنائب كالجمع بين العوض والمعوض عنه. اه. وهذا عند ابن عصفور ضرورة) (45).

ويميل الباحث إلى ضرورة اعتبار المعنى؛ للحكم على (ما) بكونها مصدرية أو غير ذلك مما ذهبت إليه الآراء الواردة أعلاه؛ إذ عدّها المرادي وغيره مصدرية؛ لصحة تأويلها وفعلها بمصدر صريح، على النحو الذي ناسب المعنى المقصود، وهو بخلاف ما عليه الشاهد محل الدراسة؛ لوضوح معنى التعليل في قول المتكلمة؛ بدليل ما سبقه من قول الشاعر على لسانها:

فَقَالَتْ: أَفِقْ مَا عِدْنَا لَكَ حَاجَةً \*\*\* وَقَدْ كُنْتَ عَنَّا ذَا عَزَاءٍ مُشِيَعًا

43- ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 372.

44- ينظر. العيني، المقاصد النحوية (1196/3).

45 الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-

1998م، (182/3).

فَقُلْتُ لَهَا: لَوْ كُنْتُ أُعْطِيتُ عَنْكُمْ \*\*\* عَزَاءً لَأَقْلَلْتُ الْعِدَاةَ النَّصْرَعَا (46)

فجاء رد المتكلمة، في البيت محل الدراسة، يتضمن معنى التعليل، وقصدت: أكل الناس أصبحت تطريهم بمعسول الكلام؛ كي تخدعهم وتنال وصالهم، فكان التوجيهان مناسبين للمعنى.

أما من الناحية النحوية، فالباحث يميل إلى أن البغدادي أقرب إلى الصواب؛ لأن (كي) لم تدخل عليها اللام، وجاء الفعل بعدها منصوباً، فتعين أن تكون (أن) هي الناصبة، و(ما) زائدة، ولا يصح كونها مصدرية؛ أو كافة، والتقدير على هذا: تمنح الناس لسانك؛ لتغرم وتخدعهم، أما القول بمصدرية (ما) أو كَفَّهَا عن العمل، فهو وجه ضعيف.

#### المسألة الثالثة:

خالف البغدادي العيني: في وقوع (ما) زائدة أو مصدرية بعد (إذا):

في قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي \* \* \* ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (47)

يقول البغدادي: (قوله: إذا ما قمت ما: زائدة وزيادتها بعد أداة الشرط جازماً أو غير جازم مطردة حتى نظمها بعضهم بقوله: خذ لك ذي الفائدة ... ما بعد إذا زائده) (48)

ويقول العيني: (قوله: (إذا): ظرف، وكلمة: (ما) مصدرية والتقدير: (حين قيامي) (49)

46 - الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (182/3).

47 - البيت من البسيط ويُنظر هذا البيت في: الباهلي، عمرو بن الأحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة، ديوان عمرو بن الأحمر الباهلي، جمعه وحققه: رمضان عبد التواب، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972م، (ص182)، مع التنبيه إلى ما أورده محقق الديوان؛ إذ شكَّ في نسبة البيت إليه؛ لسهولته خلافاً لشعره. وابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 294).

48 - البغدادي، خزانة الأدب (360/9).

49 - ينظر: العيني، المقاصد النحوية (2/ 686).

### الشاهد:

في قوله: (جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي)؛ حيث جاءت (ما) زائدة بعد (إذا) الشرطية على رأي البغدادي مخالف بذلك للعيني في هذه المسألة، الذي يرى أن (إذا) ظرفية، و(ما) مصدرية.

### دراسة المسألة:

معنى البيت السابق أن الشاعر يصف حاله بعد كبر سنه حين يقوم فيتعبه ثوبه الذي يلبسه فيقوم بمشقة متمائلاً، فيشبه حاله قيام السكران من كثرة الشراب فيقوم متمائلاً لضعفه من الشراب وعدم اتزانه، وأورد النحاة هذا البيت للاستشهاد به في باب الأفعال التي تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتتصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً هذه المسألة متعلقة بـ (ما) وكونها مصدرية أو زائدة، بعد (إذا)، وكون (إذا) ظرفية أو شرطية في قول الشاعر: (إذا ما قمت)،

وهو ما خالف فيه البغدادي العيني الذي ذهب إلى أنّ (ما) مصدرية؛ لصحة تأويلها ومعمولها بمصدر صريح دلّ عليه السياق، ويكون التقدير: جعلت حين قيامي، بينما خالفه (البغدادي)؛ إذ ذهب إلى أنّ (ما) زائدة؛ لكثرة زيادتها بعد (إذا)، مما تعددت فيه آراء النحويين .

إذ أورد سيبويه في سؤالاته للخليل: (وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنك لو قلت: أتيتك إذا احمر البسر كان حسناً، ولو قلت: أتيتك إن احمر البسر، كان قبيحاً. فإن أبدأً مبهمه، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه أتيتك فيه) (50).

50 - سيبويه، الكتاب (60/3).

وقد أشارت الفقرة إلى أن التوقيت المحدد من سمات (إذا) مما نفهمه من قوله: إذا احمرَّ البسر آتيك، فضلاً عن دلالة قوله: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ)، بما يشير إلى أنها تتضمن معنى الظرف، مما يعلّقها بتحديد الزمن، أما حال عدم تحديد الزمن كما في المثال الوارد، فإنها تشتمل على معنى الظرف، ويكون معناها (في حين)، كما ذهب العيني. ومثله قول جرير:

وَابْنُ اللَّبُونِ، إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ \*\*\* نَمَّ يَسْتَطْعُ صَوْلَةً الْبِزْلِ الْقِنَاعِيسِ<sup>(51)</sup>

إذ دل قوله: (إذا ما لَزَّ في قرن) على عدم تحديد الزمن؛ كونها عادة لابن اللبون، ومن ثم، كان المعنى: حين يلز في قرن، بما يماثل الحالة الواردة في البيت؛ كون الشاعر يتناول فترة الشيخوخة، وما نتج عنها من ضعف في قوته، على النحو الذي بدا فيه كالشارب السكر.

ويرى ابن مالك وتبعه ابن هشام أنه ربما يأتي خبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا يتقلني خبراً لها فيكون (ثوبي) بدل اشتمال من التاء في جعلت، وذلك بتقدير إذا ظرفية لا شرطية<sup>52</sup>

ويميل الباحث إلى رأي العيني؛ باعتبار عدم تحديد الزمن في البيت؛ لإبهام زمن الشيخوخة، وعدم قصد الشاعر زمناً بعينه، مما يترتب عليه صحة تأويل (ما) ومعمولها بمصدر صريح دل عليه السياق، والتقدير حين قيامي على النحو الذي يوافق قول سيبويه في هذه الحالة؛ لدلالة (إذا) على الظرف.

أما (إذا) فيميل الباحث إلى كونها شرطية وهو موافق لرأي أكثر النحاة، على أن قوله: (جعلت إذا ما قُمْتُ يُتَقَلَّنِي ثوبي)، ف(جعلت) اسم ناقص والضمير اسمها، و(إذا) ظرف متضمن للشرط، و(ما) زائدة، و(قمت) فعل الشرط، و(يتقلني) جوابه، و(ثوبي) بدل اشتمال من التاء في جعلت، وهذا هو المشهور عند النحاة.

<sup>51</sup> - ينظر سيبويه، الكتاب: (2/ 97)، والبيت لجرير وهو في ديوانه، ينظر: جرير بن عطية بن حذيفة الحطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، ديوان جرير، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة، 1400هـ-1986م. ص 250.

<sup>52</sup> -- ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، ت. عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى 1393 - 1414هـ. (213/ 7). وخزانة الأدب (9/ 356).

### المسألة الرابعة:

خالف البغدادي العيني في نوع (ما) المتصلة بأدوات الاستثناء

في قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا      فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

يرى البغدادي أن (ما) مصدرية في قوله: (على أن الأخفش روى حاشا موصولة بما المصدرية)<sup>(53)</sup>

ويرى العيني أن (ما) نافية في قوله: قوله: (ما حاشا): كلمة (ما) نافية، و(حاشا) هاهنا فعل متعد؛ ولهذا نصب قریشاً، ونحوه ما جاء في الحديث أنه -عليه الصلاة والسلام- قال: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة»<sup>(54)</sup>.

### الشاهد:

في قول الشاعر: " ما حاشا قریشا " حيث دخلت " ما " المصدرية على " حاشا " وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

### دراسة المسألة:

هناك خلاف بين العلماء في فعلية (حاشا) أو حرفيتها، فبعض الكوفيين والفراء يقولون بفعلية (حاشا)، وينكرون أنها حرف، وسيبويه وأكثر البصريين على أنها حرف وأنكروا فعليتها، وتدخل (ما) على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها؛ لأنها مصدرية، ودخولها عليها يعين فعليتها على رأي الفراء والأخفش.

على أن بعض النحاة كالجرمي، والربعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني أجازوا الجر بـ(حاشا) على تقدير أن (ما) زائدة. وأجاز بعض النحويين دخول (ما) المصدرية على (حاشا) بقلة متمسكين بهذا الشاهد السابق<sup>(55)</sup>، ومنهم البغدادي، وقد خالف في ذلك بدر الدين العيني الذي قال بأن (ما) نافية.

<sup>53</sup> - البغدادي، خزائن الأدب (3/ 388).

<sup>54</sup> - ينظر: العيني، المقاصد النحوية (3/ 1108).

<sup>55</sup> - ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت. عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر. (281، 280/2)

وحقيقة الخلاف في الحكم على (ما) التي تسبق أفعال الاستثناء (خلا-عدا-حشا)؛ إذ أورد النحويون أقوالاً تتعلق بها، ومنهم سيبويه الذي ذهب لمصدرية (ما) حال اقترانها بـ (حاشا)، إذ أورد: (وأما حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العرب يقول: (ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله)، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) تجر ما بعدها. فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعُلُ ما فعلت. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا<sup>(56)</sup>.

وأكد سيبويه أعلاه مصدرية (ما) عند اقترانها بـ (خلا، عدا، حاشا)؛ لأنَّ ما بعدها لا يقع إلا منصوبًا (مفعولًا به)، مما أشار له قوله: وهي (ما) التي في قولك: أفعُلُ ما فعلت، ومعناها: أفعُلِ فِعْلَكَ؛ لصحة تأويلها بمصدر صريح، ولو كان فيها معنى النفي لما كان للكلام معنى.

ويرى ابن السراج أن (ما) اسم موصول ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي (ما) التي في قولك: أفعُلُ ما فعلت<sup>(57)</sup>.

ويؤكد مصدرية (ما)، وأنها تقع قبل فعل الاستثناء، امتناع وقوعها قبل الحرف في حين تقع قبل الفعل، وهو ما يجيز وقوع (خلا، عدا، حاشا) حروفًا وأفعالًا، مما أوردته (المبرد): (فإن قلت: فكيف يكون حرف خفض وفعلًا على لفظ واحد؟ فإن ذلك كثير، منه (حاشا)، وقد مضى تفسيرها)<sup>(58)</sup>.

ومن ثم فإن (ما) المصدرية هي التي فرقت بين وقوعها حرفًا وفعلًا، ولو كانت نافية لما جاز ذلك؛ لأنَّ (ما) النافية حرف، ولا يصحُّ أن تدخل على حرف مثلها.

<sup>56</sup> - سيبويه، الكتاب (350/2).

<sup>57</sup> - ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، ت. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 2015م، (288/1).

<sup>58</sup> - المبرد، المقتضب (426/4).

وورد في (الملحة): ((ما حاشا قريشاً) حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا) ؛ وهو دليل على فعليتها<sup>(59)</sup>، ووافقه المرادي<sup>(60)</sup>.

وذهب العيني إلى أن (ما) في قول الشاعر (نافية)، بينما خالفه البغدادي، فذهب إلى أنها مصدرية، واستدل على ذلك بأنها لو كانت نافية، لكان مراد الشاعر تفضيل قومه على الناس وعلى قريش كذلك، في حين أنه أراد تفضيل قومه على الناس ما عدا قريشاً.

ويميل الباحث إلى أن (ما) هنا مصدرية؛ لأن هذا هو الموافق للمعنى من البيت، ولأن الشاعر قصد الاستثناء، فلو كانت (ما) نافية لتوهم السامع أنه يستثني قومه من قريش والناس جميعاً، في حين أنه قصد بقومه قريشاً، وهي العلة المعنوية التي استند إليها البغدادي في هذا الصدد.

#### المسألة الخامسة:

الخلافاً في كون (ما) استفهامية، أو نافية، في قول الأعشى:

بَأْتِ لِنَحْرِنَا عَفَاةً \*\*\* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ! (61).

يرى البغدادي أن (ما) استفهامية في قوله: جارة في موضع نصب في قوله: (ويجوز أن تكون ما استفهامية في موضع الرفع على الابتداء)<sup>(62)</sup>.

<sup>59</sup> - ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة (239/1).

<sup>60</sup> - ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (690/2).

<sup>61</sup> - البيت من مجزوء الكامل؛ وهو للأعشى ميمون بن قيس، ينظر: ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة (504 /1)، وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت. حسن هندواي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م، (9 /105).

<sup>62</sup> - البغدادي، خزنة الأدب (309 /3).

ذهب العيني إلى أن (ما) هنا حجازية نافية في قوله: (ما أنت) ما نافية، و(أنت): مبتدأ، و (جاره): خبره، ويروى: ما كنت جاره، فهذا يؤكد معنى النفي)<sup>(63)</sup>

**الشاهد :**

في قوله: (ما أنت جارة!) حيث يدل على التعجب؛ إذ التقدير: عظمت من جارة.

**دراسة المسألة:**

أكثر النحاة على أن (ما) في هذا البيت للاستفهام، وبعضهم أجاز أن تكون نافية، واختلفوا في نصب (جارة) هل هي في موضع نصب خبر لـ(ما)، أو نصب على الحال أو نصب على التمييز بدلالة صحة دخول (من) عليها. كما يجوز أن تكون في موضع رفع خبر (أنت).

وأورد أكثر النحاة هذا الشاهد في بابي التعجب، والتمييز، فالتعجب صيغ سمعية منها: سبحان الله! والله دره! وأدخلوا في هذا الباب قول الشاعر (ما أنت جاره)<sup>(64)</sup>.

والتعجب يكون مما يظهر معناه، ويخفى سببه، ويدل عليه بصيغ مختلفة كقولك: لله أنت! ومنه قول الشاعر السابق حيث يدل على التعجب، إذ التقدير: عظمت من جارة)<sup>(65)</sup>.

وأورد أبو حيان أن (جارة) هنا منصوبة على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم، فكأنه قال: ما أعظمك جارة! وهذا تفسير معنى، وتفسير الإعراب: أي عظيمة أنت في حال كونك جارة، ثم أورد رأي الفارسي بأن (جارة) منصوبة على التمييز، وبدأ به واستدل على صحة التمييز فيه بصلاحيته دخول من عليه)<sup>(66)</sup>.

<sup>63</sup> - العيني، المقاصد النحوية (3/ 1473).

<sup>64</sup> - ينظر: السيوطي، همع الموامع (53/3).

<sup>65</sup> - ينظر: ابن الصائغ، الملححة في شرح الملححة (504/1).

<sup>66</sup> - ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (105/9).

وأورد ابن هشام كون (ما) هنا حجازية فيكون الإعراب أن (ما) نافية، و(أنت) اسمها، وجارة خبر ما الحجازية مثل رأي العيني، والتقدير: لست جارة بل أنت أشرف من الجارة. ثم ذكر أن الصواب هو الرأي الأول في كون (ما) استفهامية أي تميمية.<sup>(67)</sup>

وذهب البغدادي إلى أن (ما) استفهامية وجاءت للتعجب، و(جارة) تمييز، والتقدير

أي: وَمَا شَيْءٍ أعظم، ورجح الأشموني قول البغدادي أنها استفهامية، ف(ما): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. وأنت: خبر المبتدأ. أو أنه اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. و(أنت): ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر، على التقديم والتأخير. وجوّز أن تعرب (ما): من أخوات "ليس"، و"أنت" اسمها، و"جارة" خبرها<sup>(68)</sup>.

ويورد البغدادي رأياً لأبي علي الفارسي نسبه لابن بري يوضح كافة الآراء في (ما) محل الشاهد، ثم يعلق عليه بأنه تعسف في الرأي، فيقول: (ثم رأيت في شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لابن بري قال وأنشد: يا جارتا ما أنت جاره... وقوله: ما أنت جاره (ما) نافية، و(أنت) مبتدأ أو اسم ما و(جارة) إما في موضع نصب خبر لما وإما في موضع رفع خبر أنت. ويروى: (ما كنت) فهذا يؤكد النفي كما قال تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف: 31].

ويجوز أن تكون (ما) استفهاماً في موضع رفع بأنها خبر أنت، و(جارة) في موضع نصب على التغيير أي: ما أنت من جاره. ويجوز أن تكون حالاً والعامل فيها معنى الكلام أي: كرمت جارة، أو نبلت جارة.

ويجوز أن تكون (ما) مبتدأ وإن كانت نكرة لما فيها من معنى التخييم والتعجب، ولأنها تقع صدرًا غير أنه أوقعها على من يعقل فكان الوجه ما بدأنا به. هذا كلامه برمته وتعسفه ظاهر<sup>(69)</sup>.

<sup>67</sup> - ينظر. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (ص: 335).

<sup>68</sup> - الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م. (2/ 22).

<sup>69</sup> - البغدادي، خزنة الأدب (3/ 310).

وقد خالف البغدادي العيني في إعراب (ما) في هذه المسألة في قول الشاعر: (مَا أَنْتَ جَارُهُ)؛ إذ ذهب العيني إلى أن (ما) هنا حجازية نافية و (أنت): اسمها، و(جارة) خبر ما، ويكون التقدير، أي: لست جارة بل أنت أشرف من الجارة.

ورجح الباحث أن (ما) هنا التميمية، وهو ما ذهب إليه البغدادي، من أن (ما) للاستفهام لا النفي، وممن ذهب هذا المذهب ناظر الجيش<sup>(70)</sup>، وأبي حيان الأندلسي<sup>(71)</sup>، وابن هشام<sup>(72)</sup>، وقال ابن الوردي هو قول كثير من النحويين<sup>(73)</sup>.

#### المسألة السادسة:

الخلاف في فصل (كم) الخبرية عن مميزها في قول الشاعر:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ \*\*\* إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَجْتَمِلُ<sup>(74)</sup>.

أجاز البغدادي الفصل بين كم ومعمولها، واعتمد رواية البيت بالأوجه الثلاثة وإن مال إلى توجيه الفصل بين (كم) وتمييزها مع بقاء إعرابه.

يقول البغدادي: (فكم على النصب والجر مبتدأ وجملة: نالني خبره وفاعله ضمير كم. وعلى الرفع ظرف لنالني)<sup>(75)</sup> ويرى العيني أن كم مع النصب ظرف زمان تقديره: كم مرة أو كم يوماً

<sup>70</sup> - ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1428هـ. (5/ 2359).

<sup>71</sup> - بنظر. أبو حيان، التذيل والتكميل (9/ 107).

<sup>72</sup> - بنظر. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (ص: 335).

<sup>73</sup> - بنظر. ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ت. الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م. (1/ 332).

<sup>74</sup> - البيت من البسيط، ينسب للقطامي من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة، بنظر: القطامي، عمير بن شميم بن عمرو التغلبي، ديوان القطامي التغلبي، ت. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى 1961م. ص 6. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (2/ 165)

<sup>75</sup> - البغدادي، خزنة الأدب (6/ 478).

يقول العيني: (قوله: (كم) خبرية، ظرف زمان تقديره: كم مرة، أو كم يوماً) (76)

**الشاهد:**

في قوله: "كم نالني منهم فضلاً" حيث فصل بين "كم" الخبرية وبين ميمز "فضلاً" بالجملة "نالني منهم"، فنصبه. والفراء يجيز جر "فضلاً".

**دراسة المسألة:**

هذه المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين (كم) الخبرية والاسم الواقع بعدها (تمييزها) بالظرف والجار والمجرور ويبقى مجروراً كما هو، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس كما سيأتي. أما البصريون فذهبوا إلى أنه لو فصل بين كم ومعمولها فلا يجوز جره بل يجب نصبه؛ لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرّ بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعُدل إلى النصب (77).

(كم): هي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين:

الأول: استفهامية بمعنى أي عدد.

الثاني: خبرية بمعنى عدد كثير.

وقد لزمتم كم التصدير وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه، وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظاً ومعنى.

وتقع في حالتها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا (78)

وكل منهما يفتقر إلى تمييز؛ فالاستفهامية مميّزها كميمز عشرين وأخواته في الأفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك

ابن مالك بقوله:

76 - العيني، المقاصد النحوية (2002/4).

77 - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (248،247/1).

78 - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (421/2).

مَيِّزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا \*\*\* مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمَّ شَخْصًا سَمَا (79).

وأما الخبرية فمميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعًا مجرورًا، وتارة كميز مائة فيكون مفردًا مجرورًا. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةَ \*\*\* أَوْ مِائَةً كَكَمَّ رِجَالٌ أَوْ مَرَّةً (80).

واستقر الخلاف بين النحاة على الجر بعد (كم) الخبرية بمن مقدرة، سواء فصل بينها وبين تمييزها بالظرف أو الجار والمجرور أو لم يفصل وهو الأصل<sup>(81)</sup>، أو على إضافتها وهو مروي عن الخليل، وبعض الكوفيين، ووصفه ابن مالك بأنه مذهب ضعيف<sup>(82)</sup>.

ومذهب الفراء والكوفيين جواز الجر مع الفصل بإضمار (من)، ووصفه الشاطبي بأنه مذهب مخالف للقياس والسماع<sup>(83)</sup>.

ويمكننا الرد على الإمام الشاطبي بأن السماع ورد بذلك كما في الشاهد محل الدراسة وكما في غيره مما أورده سيبويه في "الكتاب" وغيره من النحويين، كقول الشاعر:

كَمْ بَجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا \*\*\* وَشَرِيفٍ بَخَلَهُ قَدْ وَضَعَهُ (84).

وقول الشاعر:

79 - ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة. الطبعة العشرون 1400هـ - 1980م. (4/ 82).

80 - ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (4/ 83).

81 - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 247، 248).

82 - ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (4/ 1710).

83 - ينظر: الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت. الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م. (6/ 310).

84 - البيت من الرمل من قصيدة قالها الشاعر لعبيد الله بن زياد بن سمية، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (2/ 167) والمبرد، المقتضب (2/ 60).

### كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٌ \* \* \* صَخْمُ الدَّسِيعَةِ مَا جَدُّ نَفَّاعُ (85).

ويرى الزمخشري أن (كم) (يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنًا من غير قبح، نحو: كم لك غلامًا، وكم عندك جارية، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد) (86).

أما سيبويه فيرى أنك: (إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربُ بك زيدا، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيد) (87).

وقد لخص أبو حيان الآراء في هذه المسألة ونسب كل رأي إلى قائله، وخلاصته أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور ففيه ثلاثة آراء:

- الأول: أنه يجوز في الكلام وهو مذهب الكوفيين، وقال صاحب البسيط هو رأي يونس.
- الثاني: أنه لا يجوز إلا في الشعر وهو مذهب جمهور البصريين، وسواء كان الظرف، أو المجرور تامًا أو ناقصًا.
- الثالث: إن كان بتام لم يجز، وإن كان ناقص جاز وهو مذهب يونس. ثم يردف قائلًا: مذهب الكوفيين جوازه في الكلام، وظاهر كلام المبرد، أنه يجيز ذلك

في الشعر، ومذهب سيبويه المنع في الكلام، وفي الشعر (88).

85 - البيت للفرزدق، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (168/2)، والمبرد، المقتضب (62/3)، وابن يعيش، شرح المفصل (173/3).

86 - ابن يعيش، شرح المفصل (174، 173/3).

87 - سيبويه، الكتاب (164/2).

88 - أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حبان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ -

1998م. (782/2).

وخالف البغدادي العيني، فقال العيني بحذف تمييز (كم) في الشاهد، وحكم البغدادي بفساده، وقال بأنه موجود وفصل بينه وبين تمييزها، فكان أصل المسألة الفصل بين كم وتميزها.

ويرى الباحث أن (كم) الخبرية لو فصلت بينها وبين تمييزها المجرور وجب نصبه

على الراجح من رأي النحويين، وأن تقدير العيني كم مرة أو كم يوماً يؤول على حذف تمييز (كم) وهو مذكور كما قال البغدادي، كما لا يصح جعل جملة (نالني) اعتراضية إذ لا فاعل للفعل حينئذ كما قال البغدادي أيضاً. على أنه يحمّد للعيني ذكره للروايات الثلاث بالأوجه الإعرابية.

#### المسألة السابعة:

الخلاف في: حكم (ما) المتصلة بـ(رب) في قول الشاعر:

رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ \*\*\*  
دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ (89).

يقول البغدادي: (على أن ما المتصلة بـ(رب) فيه زائدة، لا كافة، ولذا عملت رب الجر في ضربة). (90).

يقول العيني: (قوله: "ربما" كلمة رب دخلت عليها ما كافة ولكنها ما كفتها ها هنا

عن العمل؛ ولهذا جرت ضربة) (91).

#### الشاهد:

في قوله: "ربما ضربة" حيث جر "ضربة" بـ"رب" مع دخول "ما" عليها.

#### دراسة المسألة:

<sup>89</sup> - البيت من الخفيف، منسوب لعدي بن الرعاء الغساني، ينظر: ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (260/1). وأبو حيان، التذيل والتكميل (268/11).

<sup>90</sup> - البغدادي، خزنة الأدب (583،582/9).

<sup>91</sup> - العيني، المقاصد النحوية (1272/3).

تزداد (ما) بعد (رب) ويكون لها حالان: الأول أن تكون كافة عن العمل، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: 2]، والثاني أن تزداد بعد (رب) ولا تكفها عن العمل، بل يبقى عملها واختصاصها كما في الشاهد محل الدراسة

ودخول (ما) على (رب) هيأها للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، وهذا مذهب المبرد والزمخشري<sup>(92)</sup>، والكسائي، والجزولي<sup>(93)</sup> ويرى سيبويه أنها مختصة بالفعل<sup>(94)</sup>

يقول المرادي: (وذهب سيبويه، فيما نقل بعضهم عنه، إلى أن رب إذا كفت ب(ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور)<sup>(95)</sup>.

وفي اللسان: (الفرق بين ربما ورب: أن رب لا يليه غير الاسم، وأما ربما فإنه زيدت ما، مع رب، ليلبها الفعل؛ تقول: رب رجل جاءني، وربما جاءني زيد، ورب يوم بكرت فيه، ورب خمرة شربتها؛ ويقال: ربما جاءني فلان، وربما حضرني زيد، وأكثر ما يليه الماضي، ولا يليه من الغابر إلا ما كان مستيقنا)<sup>(96)</sup>.

وهي في هذا البيت زائدة ولكنها غير كافة وبهذا قال أكثر النحاة (قال ابن مالك: والصحيح أن ما في البيت زائدة كافة، هيأت رب للدخول على الجملة الأسمية، كما هيأتها للدخول على الفعلية)<sup>(97)</sup>.

وإن كان الشاطبي فهم من كلامه أن هذا قليل فقال: «(ما) قد تلي رب والكاف، والجر الذي كان موجوداً قبل دخولها باق على حاله لم تؤثر (ما) في ذلك شيئاً، وذلك قليل»<sup>(98)</sup>. ويقول أبو حيان: «(ما) تزداد بعد رب وبعد الباء كافة وغير كافة... ومثالها

غير كافة- ربّما ضربة بسيف صقيل)<sup>(99)</sup>.

<sup>92</sup> - المرادي، الجني الداني في حروف المعاني ص 456.

<sup>93</sup> - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (3/699).

<sup>94</sup> - ينظر. الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (3/699).

<sup>95</sup> - المرادي، الجني الداني في حروف المعاني ص 456.

<sup>96</sup> - ابن منظور، لسان العرب (1/408).

<sup>97</sup> - المرادي، الجني الداني في حروف المعاني ص 456.

<sup>98</sup> - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (3/700).

<sup>99</sup> - أبو حيان، التذييل والتكميل (11/268).

وخالف البغدادي العيني في زيادة (ما) هنا وكونها غير كافة عن العمل، بينما رأى العيني أن (ما) كافة عن العمل ولكنها لم تكف في هذا الموضوع، وهو تخصيص بغير دليل. وفي "التمهيد": "...فإذا وقع بعد «ربما» ما يقع بعد «رب» أعني أن يجر الاسم بعد «ربما» كما يجر بعد «رب» ف «ما» زائدة كقوله:

رَبِّمَا ضَرِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وإذا لم يجر الاسم بعد «ربما» بل وقع بعدها الجملة ف «ما» كافة<sup>(100)</sup>

وهذا يتوافق مع رأي البغدادي أنها زائدة ولكنها غير كافة بل بقي اختصاصها، فجر الاسم بعدها على الابتداء كما لو كانت عاملة، أما قول العيني بأنها كافة ولم تكفها عن العمل فهو تناقض ظاهر، وربما وقع خطأ أو تصحيف في النسخة المنقول منها ولا يخفى على عالم كبير مثله مثل هذا الموضوع، أن تكون كافة وليست كافة دون مسوغ أو دليل.

## نتائج البحث

- 1- أثبت البحث صحة رأي البغدادي بأن حرف الجر (من) الذي يسبق الظرف (بعد) أصلي، وليس زائداً كما يري العيني.
- 2- رأى العيني أن ( ما ) المتصلة بـ (كي) مصدرية أو كافة، ورأى البغدادي أنها زائدة، وقد رأيت أنها كافة رأي ضعيف، وأنها مصدرية لصحة تأويلها وفعلها بمصدر صريح من ناحية المعنى، ، أما من الناحية النحوية فالبغدادي أقرب إلى الصواب.
- 3- رأى العيني أن (ما) بعد (إذا) مصدرية، ورأى البغدادي أنها زائدة، وقد خرجت بنتيجة مؤداها الميل إلى رأي العيني أن (ما) مصدرية في الشاهد محل الدراسة لصحة تأويلها ومعمولها بمصدر، وهو ما دلّ عليه السياق.
- 4- خالف البغدادي العيني في نوع (ما) المتصلة بأدوات الاستثناء فرأى العيني أنها نافية، ورأى البغدادي أنها مصدرية، وقد وافقت البغدادي في مصدريتها لموافقة المعنى قول الشاعر الذي قصد الاستثناء.

<sup>100</sup> - ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (3041،3040/6).

- 5- اختلف البغدادي مع العيني في (ما) في قول الأعشى (مَا أَنْتِ بِجَارَةٍ) يراها العيني نافية، ويراها البغدادي استقهامية، وقد رأيت أنها استقهامية؛ لأن الجمهور يرون استقهاميتها.
- 6- والمسألة السادسة فصل (كم) الخبرية ومعمولها، رأي العيني أن تميزها مقدر، ورأي البغدادي أنه موجود، وأثبتت أنه لو فصل بين كم الخبرية وتميزها المجرور وجب نصبه.
- 7- أثبت البحث صحة رأي البغدادي في (ما) المتصلة بـ (رُبَّ)، حيث رأي العيني أنها كافة، ورأي البغدادي أنها زائدة تجر ما بعدها.

### التوصيات

- دراسة القضايا المتعددة في كتاب خزانة الأدب للبغدادي.
- دراسة القضايا النحوية في كتاب المقاصد النحوية للعيني من خلال المصادر التي رجع إليها في كتابه.
- البحث في تطور الفكر النحوي وخصب العقلية العربية.
- التوسع في دراسة منهج العلماء الذين صنفوا في مسائل الخلاف.

### المصادر والمراجع

#### أولاً: المصادر

- 1- البغدادي، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة 1418هـ - 1997م . .
- 2- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، ت.. د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م. (711/2).

#### ثانياً: المراجع

- 1- ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.
- 2- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، معانى القرآن، ت. الدكتورة هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م.
- 3- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- 4- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- 5- الأوسي، قيس بن الخطيم بن عدي، ديوان قيس بن الخطيم، ت. إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار العاني - بغداد، الطبعة الأولى، 1381هـ - 1962م.
- 6- الباهلي، عمرو بن أحمر بن العمر بن تميم بن ربيعة، ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحقَّقه: رمضان عبد التواب، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972م.
- 7- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، ت. عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى 1393 - 1414هـ.
- 8- البطلبوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ت. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
- 9- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة. د.ت.
- 10- الجوزي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت. نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م.
- 11- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ - 1987م.
- 12- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة. د.ت.
- 13- الحنبلي، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، القاهرة، د.ت.
- 14- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.
- 15- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت. حسن هنداي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- 16- خان، محمد، الأدوات النحوية - بنيتها ووظيفتها، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، الجزائر، 2009م.
- 17- الخطفي، جرير بن عطية بن حذيفة، ديوان جرير، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة، 1400هـ - 1986م.

- 18- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، د.ت.
- 19- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، ت. دكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
- 20- السخاوي، شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع دار الجيل، بيروت، د.ت.
- 21- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، ت. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، - بيروت، 2015.
- 22- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.
- 23- السيوطي، جلال الدين، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فليب حتي، دار ومكتبة بيليون، لبنان، 2004م.
- 24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت. عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية - مصر، د.ت.
- 25- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت. الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.
- 26- الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- 27- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، اللوحة في شرح الملح، ت. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004م.
- 28- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة. الطبعة العشرون 1400هـ - 1980م.
- 29- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ - 1979م.
- 30- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، الجمل في النحو، ت. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة 1416هـ 1995م.
- 31- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث - القاهرة 1423هـ ..
- 32- القطامي، عمير بن شبيب بن عمرو التغلبي، ديوان القطامي التغلبي، ت. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى 1961م.
- 33- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت).
- 34- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، ت. الدكتور عبد الرحمن السيد، و الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.
- 35- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ت. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.

- 36- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت. د.ت.؟
- 37- المحبي، محمد بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، د.ت.
- 38- المتولي، صبري، في علم النحو العربي: رؤية جديدة وعرض نقدي، دار غريب- القاهرة، الطبعة الأولى 2011م.
- 39- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، بالقاهرة، دار الدعوة. بإسطنبول- دار الفكر ببيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م.
- 40- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجنى الداني في حروف المعاني، د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.
- 41- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تصحيح: ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1402هـ - 1982م.
- 42- ابن معمر، جميل، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1992م.
- 43- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1428هـ..
- 44- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، عمدة الكتاب، ت. بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت- الجفان والجابي للطباعة والنشر، قبرص، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م..
- 45- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994م..
- 46- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
- 47- ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ت. الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1429هـ .
- 48- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.